منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 353، جنيف، 10-20 آذار/ مارس 2025

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٤ آذار/ مارس ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تحديثاً عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، التي تم اعتمادها في آذار/ مارس ٢٠٢٣. ومجلس الإدارة مدعو إلى تقديم الإرشادات إلى المكتب بشأن مواصلة تنفيذ هذه الاستراتيجية الخمسية (٢٠٢٣-٢٠٢٧) واتخاذ قرار بشأن التاريخ الذي سيستعرض فيه تنفيذها والاتفاق على استراتيجية جديدة للسنوات الأربع التالية (٢٠٢٨-٢٠٣١) (انظر مشروع القرار في الفقرة ٥٧).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة ٨: استجابات سياسية ومؤسسية متكاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: تقديم معلومات محدّثة وإرشادات بشأن عمل المكتب في مجال تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: مواصلة تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، مع مراعاة الإرشادات المقدمة من مجلس الإدارة.

الوحدة مصدر الوثيقة: برنامج العمل ذو الأولوية بشأن نتائج العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد (AP/SUPPLYCHAINS).

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.347/INS/8.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

مقدمة

١. قدم مجلس الإدارة في دورته ٣٤٧ (آذار/ مارس ٢٠٢٣) إرشادات بشأن تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد (٢٠٢٣-٢٠٢٧) وطلب من المكتب أن يقدم إليه تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية لينظر فيه في دورته ٣٥٣.[١]

٢. ويجري العمل في المكتب حالياً على تنفيذ الحصائل العشرين المحددة في الاستراتيجية، وضمان أنّ تنفيذها يتماشى مع المبادئ التوجيهية التي تستند إليها: معايير العمل الدولية؛ الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي؛ التعاون والتضامن الثلاثيان؛ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج؛ معالجة الأسباب الجذرية لمواطن العجز في العمل اللائق ومحركاتها؛ العمل المتسق على المستوى القطاعي والوطني والإقليمي والعالمي.

٣. وخلال الفترة الأولية لتنفيذ الاستراتيجية، اتخذ المكتب خطوات هامة في تحديد طرائق العمل الضرورية، بالتنسيق مع برنامج العمل ذي الأولوية بشأن نتائج العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، بحيث يكون الدعم المقدم للهيئات المكونة للنهوض بالعمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد أكثر اتساقاً على مستوى المكتب، من خلال الاستفادة من جميع وسائل عمل منظمة العمل الدولية. ومن شأن التعميم التدريجي لهذا النهج الأكثر تنسيقاً أن يزيد التقدم المحرز في مجال العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد.

٤. ويرد فيما يلي التقدم المحرز في تنفيذ كل مجال من مجالات العمل السبعة للاستراتيجية.

معايير العمل الدولية

٥. فيما يتعلق بالحصيلة ١ التي تتمثل في الترويج الهادف للتصديق على معايير العمل الدولية ذات الصلة بالعمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد وتنفيذها بفعالية، يدمج المكتب جهوده مع الجهود الحالية المبذولة في هذا المجال ويتعاون مع الهيئات المكونة الثلاثية لتقديم الدعم التقني والمشورة، بما يشمل أنشطة بناء القدرات لتمكين المشاركة الثلاثية في الحوارات الوطنية بشأن المسائل المتعلقة بالمعايير. ويبيّن مسح أولي لمشاريع التعاون الإنمائي الجارية التي تستهدف سلاسل التوريد والإمداد [٢] أنّ تسعة مشاريع (٦ في المائة) تدعم حالياً تعزيز التصديق على اتفاقيات العمل الدولية وأنّ ٩٩ مشروعاً (٦٧ في المائة) يدعم تنفيذها الفعال.

٦. وفيما يتعلق بالحصيلة ٢ بشأن ضمان تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، عند الاقتضاء، في عمل الفريق العامل الثلاثي المعني بآلية استعراض المعايير وفي عمليات وضع المعايير الجديدة لمنظمة العمل الدولية، تم تقديم مذكرة معلومات صادرة عن المكتب في هذا الصدد إلى الفريق العامل الثلاثي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤.[٣]

٧. وفي إطار تنفيذ الحصيلة ٣ بشأن ضمان دمج المعلومات المستمدة من عمل آليات الإشراف بشأن سلاسل التوريد والإمداد، في الأنشطة التقنية والبحثية لمنظمة العمل الدولية، ومن ثم عرض نتائج تلك الأنشطة التقنية على آليات الإشراف، اتخذ المكتب الخطوات الأولى لتقييم ما هي أفضل طريقة لتقاسم هذه المعلومات بين آليات الإشراف والفرق المسؤولة عن الأنشطة التقنية والبحثية لمنظمة العمل الدولية. ويتم حالياً تطوير طرائق لتبادل المعلومات على مستوى المكتب.

٨. وفيما يتعلق بالحصيلة ٤، يقوم المكتب بإجراء عملية مسح للمبادرات التنظيمية وغير التنظيمية من أجل التصدي لمواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، وبمساهمة من منظمة العمل الدولية وخبراء خارجيين، تقوم المنظمة بتحليل أثر وفعالية تلك الآليات لتعزيز التزامات الدولة ومسؤوليات الشركات. ومن المتوقع إنهاء هذه العملية التي تهدف إلى تقديم ملخص موجز عن المبادرات الحالية في هذا الصدد، فضلاً عن الفرص التي تطرحها، في آذار/ مارس ٢٠٢٥.

---

[١] الوثيقة GB.347/PV(Rev.)، الفقرة ٤٤٠ والوثيقة GB.347/INS/8

[٢] انظر: ILO, *Development Cooperation: Contributing to Realize Decent Work in Supply Chains*, 2025

[٣] انظر:
Ninth Meeting of the Standards Review Mechanism Tripartite Working Group, 16-20 September 2024, Office Note for information: Decent work in supply chains (18 September 2024).

٩. وفيما يتعلق بالحصيلة ٥، بدأ المكتب في إعداد وثيقة تعرض مختلف الخيارات المحتملة لاستكمال مجموعة معايير العمل الدولية لينظر فيها مجلس الإدارة. وسيسترشد تطوير الخيارات بالمسح والتحليل المنجزين في إطار الحصيلة ٤، لا سيما من خلال المشاورات الثلاثية. وسيتم إجراء مشاورات غير رسمية في الفصلين الثاني والثالث لعام ٢٠٢٥ لضمان عملية تشاركية شاملة. وسيتم تقديم وثيقة الخيارات المنبثقة عن ذلك كي يناقشها مجلس الإدارة في دورته ٣٥٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥)، وتنظر أثناءها الهيئات المكونة في اتخاذ القرار بشأن مبادرات يمكن أن تستكمل مجموعة معايير العمل الدولية لضمان تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد.

◄ إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية

١٠. وسّع المكتب نطاق خدماته في مجال بناء القدرات المقدمة [٤] لتشمل الهيئات المكونة لتجهيزها ومساعدتها على فهم إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية) وتطبيقه على نحو أفضل، على أساس طوعي، فضلاً عن تعزيز السلوك التجاري المسؤول في سياق التجارة والاستثمار وسلاسل التوريد والإمداد، بما يشمل المواضيع المشتركة مثل المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والانتقال العادل.

١١. وفيما يتعلق بالحصيلة ٦ بشأن تشجيع الحوارات الوطنية باعتبارها فرصاً للهيئات المكونة كي تتصدى لمواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، قام المكتب بتيسير الحوارات الوطنية بناءً على طلب الهيئات المكونة، بالاستعانة بإعلان المنشآت متعددة الجنسية كإطار للحوارات والإجراءات. وكثيراً ما كانت الحوارات الوطنية، المصممة على أساس السياق الوطني واحتياجات الهيئات المكونة، مصحوبة بأنشطة بناء القدرات لدعم الهيئات المكونة في استخدام أفضل لإعلان المنشآت متعددة الجنسية. وكانت نتيجة الحوارات الوطنية وضع خارطة طريق وطنية أو قطاعية، أو إبرام اتفاق بين المشاركين في الحوار بشأن إجراءات المتابعة، وبالتالي، تعزيز تخصيصها من جانب الجهات الفاعلة الوطنية من أجل تحقيق أثر أكثر استدامة وتنسيق أفضل. وفي بعض الحالات، نتج عن الحوارات إنشاء منصة حوار دائمة.[٥]

١٢. ودعم المكتب تنظيم حوارات ثلاثية وطنية وإقليمية في قطاع الصناعات الزراعية (كولومبيا وإندونيسيا وملاوي) والسيارات (الأرجنتين وتايلند) والإلكترونيات (إندونيسيا) وصيد الأسماك (ناميبيا) وصناعة الملابس والأقمشة والتعدين (الأرجنتين) وسلاسل توريد وإمداد الجلود والدباغة، بما في ذلك تقديم المشورة حول كيفية الامتثال لمبادئ إعلان المنشآت متعددة الجنسية ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

١٣. وتضمنت هذه الحوارات مشاركة مجموعة من الوزارات الحكومية (مثلاً الاقتصاد، الصناعة، الاستثمار، العمل، التجارة) ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنشآت متعددة الجنسية والمنشآت الوطنية ومؤسسات الحوار الاجتماعي ووكالات تشجيع الاستثمار والوكالات المعنية بالمحتوى المحلي ووكالات ترويج الصادرات ومؤسسات التدريب التقني والمهني، وكذلك بعض حكومات البلدان الأصلية للمنشآت متعددة الجنسية. وعززت الحوارات أيضاً التنفيذ الفعال لمعايير العمل الدولية القطاعية ومدونات الممارسات والمبادئ التوجيهية والأدوات، فضلاً عن استنتاجات وتوصيات الاجتماعات القطاعية لمنظمة العمل الدولية.

١٤. وفيما يتعلق بالحصيلة ٧ بشأن تيسير الحوارات بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة للشركات متعددة الجنسية من أجل تحديد فرص التعاون التي من شأنها أن تعزز العمل اللائق، تم تيسير تلك الحوارات في سياق فعاليات التدريب وتبادل الخبرات على المستوى الدولي، مثل تلك التي جرى تنظيمها مع جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وحكومة البرتغال في لشبونة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ للمندوبين الثلاثيين من الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية،[٦] وتلك التي تم تنظيمها بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية في جاكارتا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ للهيئات المكونة في آسيا وأعضاء مجموعة السبعة.

١٥. وأعد المكتب أيضاً مواد لدعم موظفي منظمة العمل الدولية في تيسير الحوارات التي تستخدم إعلان المنشآت متعددة الجنسية كإطار للعمل.

---

[٤] انظر: ILO, "Training opportunities"

[٥] على سبيل المثال في كابو فيردي ومدغشقر وموزامبيق ونيبال وباكستان.

[٦] أنغولا والبرازيل وكابو فيردي وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وموزامبيق والبرتغال وساوتومي وبرنسيب وتيمور - ليشتي.

١٦. وفيما يتعلق بالحصيلة ٨، واصل المكتب أنشطته لزيادة التوعية بين الشركاء الاجتماعيين مع الاستمرار في توفير المشورة لهم بشأن إجراءات الحوار بين الشركات ونقابات العمال وتعزيز قدراته في هذا الصدد، من خلال توفير المواد الإرشادية لموظفي منظمة العمل الدولية.

١٧. وفيما يتعلق بالحصيلة ٩، قام المكتب بدعم الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمنشآت في ضمان الوصول إلى سُبل الانتصاف الفعالة. وأظهر جرد لمبادرات منظمة العمل الدولية التي تدعم معالجة التظلمات والوصول إلى سُبل الانتصاف الفعالة، أنّ معظم تدخلات منظمة العمل الدولية تركز على مساعدة الحكومات في تعزيز آليات التظلم الحكومية. ويتم تطوير الإرشادات الداخلية لتحسين تنسيق عمل المكتب في تعزيز آليات التظلم الحكومية (القضائية وغير القضائية) وآليات التظلم على مستوى المنشأة، تماشياً مع الفقرتين ٦٥ و٦٦ من إعلان المنشآت متعددة الجنسية، وتجهيز المكتب للاستجابة بشكل أفضل لطلبات الدعم المتزايدة الموجهة إليه في هذا المجال. وتم أيضاً تطوير نماذج التعلم وصحائف الوقائع بشأن تطبيق الأطر القانونية للضمان الاجتماعي والامتثال لها، بما في ذلك آليات الشكاوى والطعون الفعالة والمتاحة مع أمثلة للممارسات الجيدة والتجارب القطرية. وتجري حالياً بحوث بشأن وصول العمال المهاجرين إلى العدالة، بما في ذلك معالجة الشكاوى، وبشأن العلاقة التكاملية بين إجراءات التظلّم والآليات القضائية وغير القضائية لتعزيز الفعالية الشاملة لنظم منع نزاعات العمل وتسويتها. ومن المتوقع أن تقوم استنتاجات الاجتماع التقني الثلاثي بشأن وصول الجميع إلى قضاء العمل، الذي انعقد في شباط/ فبراير ٢٠٢٥، بوضع أولويات الهيئات المكونة وتوجيه الأنشطة المستقبلية للمكتب في هذا المجال.

١٨. ويتعاون المكتب مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين الذين يلعبون دوراً في الوصول إلى سُبل الانتصاف، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع التركيز على المشاريع الإقليمية والوطنية لتعزيز السلوك التجاري المسؤول. ويجري حالياً العمل على الوصول إلى قضاء العمل في إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الحوار الاجتماعي في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتجري المناقشات مع الهيئات المكونة بشأن تقديم الدعم الملائم في كولومبيا وغواتيمالا وبلدان الكاريبي. وعلى المستوى الوطني، ركّزت الأنشطة على بناء قدرات الحكومات بشأن نظم منع نزاعات العمل وتسويتها في جنوب آسيا (الهند ونيبال وسري لانكا) وفي أفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية وساوتومي وبرنسيب) وأمريكا اللاتينية (المكسيك). وتم أيضاً تقديم الدعم التقني بشأن منع النزاعات وتسويتها لمؤسسات الحوار الاجتماعي في الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وتشاد وغينيا وساوتومي وبرنسيب. وعلى مستوى المنشأة، تم تنفيذ مجموعة أدوات بشأن آليات التظلّم في مصانع للملابس في بنغلاديش وكمبوديا ومصر وإثيوبيا وهايتي وإندونيسيا والأردن ونيكاراغوا وباكستان وأوزبكستان وفيتنام. وفي صربيا، أجرى المكتب تحليلاً تشخيصياً لآليات الشكاوى الرسمية وغير الرسمية الحالية، وأعد دليلاً عن آليات التظلّم. ويقوم حالياً بمسح للآليات العامة والخاصة في مجال تسوية النزاعات ومعالجة التظلّمات ذات الصلة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبظروف العمل المقبولة لصالح ٢٤ بلداً في آسيا والمحيط الهادئ.

◄ الحقوق التمكينية

١٩. فيما يتعلق بالحصيلة ١٠ بشأن تقديم الدعم إلى الهيئات المكونة من أجل احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وإعمالها في سلاسل التوريد والإمداد، قام مؤتمر العمل الدولي في قراره المتعلق بالمناقشة المتكررة الثالثة بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل،[٧] باعتماد استنتاجات تدعو إلى تعزيز الإجراءات من أجل الاحترام الفعال والشامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وتحقيقها. كما دعا المؤتمر منظمة العمل الدولية إلى التركيز على الأولويات المواضيعية الخمس، التي تشمل المنشآت وسلاسل التوريد والإمداد، وفقاً للظروف والاحتياجات الوطنية. وبغية تفعيل هذه الاستنتاجات، وضع المكتب خطة عمل للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ تتضمن حصائل محددة ذات صلة بتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في المنشآت وسلاسل التوريد والإمداد، والتي قدم مجلس الإدارة الإرشادات بشأنها في دورته ٣٥٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤).[٨]

٢٠. ومن خلال المشاريع الوطنية والإقليمية والعالمية للتعاون الإنمائي المتعلقة بمكافحة عمل الأطفال والعمل الجبري، قام المكتب بتعزيز قدرات الهيئات المكونة الثلاثية على معالجة الأسباب الجذرية لأوجه القصور في المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ضمن سلاسل التوريد والإمداد، عبر نهج قائم على المناطق في أكثر من ٢٠ بلداً، بما في ذلك

[٧] منظمة العمل الدولية، قرار بشأن المناقشة المتكررة الثالثة عن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١١٢، ٢٠٢٤.

[٨] الوثيقة GB.352/PV، الفقرة ٩٥ والوثيقة GB.352/INS/3/1

البرازيل وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وهندوراس والهند وإندونيسيا وكينيا ومالي والمكسيك ونيجيريا وباكستان وأوغندا وأوزبكستان. وشملت المساعي أيضاً توفير الدعم إلى الهيئات المكونة الثلاثية لإضفاء السمة المنظمة على المنشآت والعمال على جميع مستويات سلاسل التوريد والإمداد، وزيادة قدرة مفتشيات العمل على اعتماد وتنفيذ خطط الامتثال الاستراتيجية على المستويين الوطني والقطاعي.

٢١. وفيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، قامت مشاريع منظمة العمل الدولية بتعزيز آليات الحوار الاجتماعي لمواجهة التحديات الخاصة بكل قطاع. وفي الفلبين، تم إنشاء مجلس ثلاثي لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الآليات ضمن سلاسل التوريد والإمداد المرتبطة بتربية الأحياء المائية. وفي إندونيسيا، تم إنشاء منصة على المستوى الوطني لتشجيع التعاون بين الاتحادات النقابية ومنظمات أصحاب العمل في صناعة زيت النخيل ومعالجة أوجه القصور في العمل اللائق والتحديات المتعلقة بالاستدامة.

٢٢. وتم تقديم التدريبات للهيئات المكونة الثلاثية في بلدان مختارة، كالبرازيل وغانا وإندونيسيا وباكستان وأوغندا، شملت سلاسل التوريد والإمداد المتعلقة بصيد الأسماك والقطن والبن، مفادها أنّ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل يعزز بعضها البعض. كما تجري المساعي على مستوى المكتب لتعزيز نهج متكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في قطاع البن، على المستوى العالمي وفي بلدان مستهدفة على حد سواء، مثل البرازيل وأوغندا وفيتنام. فضلاً عن ذلك، قام مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو)، عبر الأكاديميات العالمية والأفريقية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، بتقديم تدريب يهدف إلى تعزيز قدرات الهيئات المكونة الثلاثية في اتخاذ الإجراءات الفعالة لتعزيز وإنفاذ هذه الحقوق، بما في ذلك من خلال المشتريات العامة والخاصة المسؤولة.

٢٣. وقامت منصة عمل الأطفال، من خلال مجموعات العمل القطرية في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند وأوغندا، بدعم الحوار بين الحكومات والرئاسة المشتركة لمنصة عمل الأطفال ومنظمات قطاع الأعمال في المنصة، من أجل تحديد الأوليات الأساسية للتعاون. وتشمل النتائج تنفيذ برنامج تدريبي حول العناية الواجبة لمنظمات أصحاب العمل والمنشآت متعددة الجنسية والمنشآت المتوسطة والصغيرة في الهند وأوغندا، والدعم المقدم من أعضاء منصة عمل الأطفال والمنشآت الأخرى لدفع تكاليف حصول منتجي الكاكاو على خدمات الرعاية الصحية العامة في كوت ديفوار، وزيادة مواءمة جهود القطاع الخاص الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال في سلاسل توريد وإمداد الكوبالت مع نظام رصد وتصحيح عمل الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ عام ٢٠٢٣، شهدت منصة عمل الأطفال مضاعفة عدد أعضائها وزاد الوعي والفهم إزاء القضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد والإمداد بين ٨٠ شركة متعددة الجنسية في مختلف القطاعات.

٢٤. وتقوم حالياً شبكة الأعمال التجارية العالمية بشأن العمل الجبري والمنظمة الدولية لأصحاب العمل بإعداد دليل لمكافحة العمل الجبري موجه للشركات، سيتضمن الأدوات العملية لبذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالعمل الجبري. وتواصل الشبكة أنشطتها على المستوى القطري، بما في ذلك في المكسيك.

٢٥. ويخطط المكتب حالياً لمسح تدخلات البلدان بشأن الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية، تماشياً مع استراتيجية منظمة العمل الدولية الشاملة لتعزيز وتنفيذ الحق في المفاوضة الجماعية،[٩] ويقدم التدريب للشركاء الاجتماعيين بشأن المفاوضة الجماعية في سلاسل توريد وإمداد البن في أوغندا.

٢٦. وفي عام ٢٠٢٣، أطلق المكتب حملة التواصل العالمية #CoffeePeople لتعزيز الحق في بيئة آمنة وصحية في سلاسل توريد وإمداد البن، ووصلت الحملة إلى أكثر من ٢٥ مليون شخص، وتمركزت في ثلاثة بلدان من أكبر البلدان المنتجة للبن في العالم، وهي البرازيل وأوغندا وفيتنام.

[٩] الوثيقة GB.349/POL/2

◄ البحوث والمعارف والأدوات العملية

٢٧. فيما يتعلق بالحصيلة ١١، تم تطوير برنامج بحوث منسق بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، وتقوم مجموعة من الباحثين على مستوى المكتب بتنسيق تنفيذه.

٢٨. ويجري الآن تنفيذ العديد من المشاريع البحثية بشأن العمل اللائق على جميع مستويات سلاسل التوريد والإمداد، أو تم نشرها بالفعل،[١٠] مما يساهم في تقاسم المعارف والبيّنات في إطار الحصيلة ١٣. وتم إجراء أكثر من ٣٠ عملية مسح وتحليل لسلاسل القيمة، بما في ذلك الأسباب الجذرية لأوجه القصور في العمل اللائق، مع التركيز على استحداث فرص العمل ونوعية الوظائف والحد من الفقر في المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر. وتشمل البحوث دراسات ذات صلة بسلاسل التوريد والإمداد عبر جميع الأقاليم؛ تقييمات أثر التجارة على العمالة، مع التركيز على المنشآت المتوسطة والصغيرة والمهارات في إقليم جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ تقييمات المحركات والقيود المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين في مختلف سلاسل التوريد والإمداد؛[١١] البحوث بشأن الامتثال للوائح. وتجري تقييمات أثر تدخلات منظمة العمل الدولية في سلاسل التوريد والإمداد، مثل برنامج العمل الأفضل وبرنامج استدامة المنشآت المسؤولة والقادرة على التنافس. كما أجرى المكتب بحوثاً بشأن مخاطر عمل الأطفال والعمل الجبري في سلاسل توريد وإمداد الزراعة والتعدين في أقاليم مختلفة. وهذه البحوث أساسية في تطوير تدخلات المكتب وتنوير الإجراءات التي تتخذها الهيئات المكونة.

٢٩. كما تجري البحوث بشأن العلاقة بين العمل اللائق والتجارة. ونُشر ملخص عن دمج التجارة والعمل اللائق في عام ٢٠٢٣، تضمن أدلة جديدة بشأن آثار السياسات التجارية على سوق العمل، لا سيما على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ومشاركة المنشآت المتوسطة والصغيرة وآليات التظلّم وإضفاء السمة المنظمة والمهارات. وتركّز البحوث أيضاً على أدوات التجارة والاستثمار في سلاسل التوريد والإمداد، والعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية على المستوى القطاعي. وتتداخل هذه البحوث أيضاً مع مجالات الاستدامة البيئية والانتقال العادل، مع التركيز على التجارة والعمالة الخضراوين والتدابير البيئية في الشركات المصدرة وغير المصدرة والسلامة والصحة المهنيتين وتغيّر المناخ في سلاسل التوريد والإمداد الزراعية في فيتنام والسياسات القطاعية من أجل الانتقال العادل.

٣٠. وتحضيراً للمناقشة العامة حول النُهج المبتكرة لمواجهة السمة غير المنظمة وتعزيز الانتقال إلى السمة المنظمة لتشجيع العمل اللائق في الدورة ١١٣ (٢٠٢٥) لمؤتمر العمل الدولي، يبحث المكتب الممارسات الجيدة والنُهج المبتكرة المطبقة في المنشآت متعددة الجنسية بشأن دعم الانتقال إلى السمة المنظمة وتعزيز العمل اللائق لدى الموردين والموزعين الذين يتعاملون معها.

٣١. وفيما يتعلق بالحصيلة ١٢ بشأن تنفيذ نُهج معززة لجمع البيانات بغية قياس العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، جربت منظمة العمل الدولية منهجية مبتكرة لمسح سلاسل التوريد والإمداد من خلال الدراسات الاستقصائية ذات الصلة بالعمال والمنشآت. وتم إجراء دراسة استقصائية تجريبية بشأن سلسلة توريد وإمداد قطاع الإلكترونيات المحلّي في فيتنام، وفرت بيانات بشأن مؤشرات العمل اللائق، بما يشمل المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، عبر مستويات مختلفة من سلاسل التوريد والإمداد في القطاعين غير المنظم والمنظم على حد سواء.[١٢] ويمكن تكرار هذه المنهجية في قطاعات وبلدان أخرى. وتم تطوير طرائق استقصاء أخرى لإنتاج مؤشرات العمل اللائق، وتم تجريبها في سلاسل توريد وإمداد مصائد الأسماك. وبهدف تبسيط وتوطيد مساعي جمع البيانات المتعلقة بالعمل اللائق على كافة مستويات سلاسل التوريد والإمداد، قامت مجموعة عمل على مستوى المكتب بتجميع مجموعة واسعة من الأدوات والنهج المستخدمة في جمع البيانات الكمّية والنوعية ضمن مستودع متاح على صفحة موقع الشبكة الداخلية لبرنامج العمل ذي الأولوية بشأن نتائج العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد. ومن شأن تحليل الأنواع المختلفة من البيانات العامة لمنظمة العمل الدولية أن يزيد الشفافية والاتساق في إعداد تقارير العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

---

[١٠] جميع المنشورات متاحة على الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية، ما لم ينص على خلاف ذلك. انظر:
ILO, "Supply chains: Research highlights".

[١١] انظر:
ILO, *Drivers and Constraints for Occupational Safety and Health Improvements in the Viet Nam Coffee Supply Chain: Assessment Report*, 2024; ILO, *Incentivos y Limitaciones para la Mejora de la Seguridad y Salud en el Trabajo en la Cadena de Valor del Chile*, 2024; ILO, *Incentivos y Limitaciones para la Mejora de la Seguridad y Salud en el Trabajo en la Cadena de Valor del Tomate*, 2024.

[١٢] انظر: ILO, *Decent Work Supply Chain Survey: Pilot on the Electronics Supply Chain in Viet Nam*, 2023

٣٢. وفيما يتعلق بالحصيلة ١٣ بشأن تقاسم ونشر المعارف والبيّنات والممارسات الجيدة بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد بين الهيئات المكونة، بالإضافة إلى نشر نتائج البحوث المذكورة أعلاه، يجري تطوير منتجات معرفية جديدة، مثل دليل عن سلاسل توريد وإمداد شاملة لمسائل الإعاقة وملخص عن تعزيز المساواة بين الجنسين في سلاسل التوريد والإمداد.

٣٣. ويقوم المكتب أيضاً باستعراض المنصات التي أنشأتها منظمة العمل الدولية لتقاسم المعارف والممارسات الجيدة، وبتحديد فرص مكتب المساعدة في منظمة العمل الدولية المعني بقطاع الأعمال بشأن معايير العمل الدولية لتقديم المعلومات التي تهدف إلى دعم إجراءات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يتعاون المكتب مع مركز تورينو لتطوير مركز معارف مدعوم بالذكاء الاصطناعي لتقاسم بيّنات منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، في صيغة متاحة وسهلة الاستخدام وتنوير البحوث المستقبلية في المجالات غير المستكشفة بعد.

٣٤. وفيما يتعلق بالحصيلة ١٤، يعكف المكتب على وضع استراتيجيات لتعزيز تفتيش العمل في سلاسل التوريد والإمداد. وفي عام ٢٠٢٤، تم تجريب نظام إلكتروني شامل لإدارة الحالات، قائم على السحابة في كوت ديفوار وإسواتيني ومدغشقر لمساعدة مفتشيات العمل على فهم كيفية تنظيم الإنتاج في سلاسل التوريد والإمداد وتعزيز الامتثال للقواعد وإنفاذ القانون. والتزمت حكومات ليسوتو وناميبيا وترينيداد وتوباغو وزامبيا باعتماد هذا النظام في عام ٢٠٢٥، إثر الصدى الإيجابي الذي تلقاه في اجتماع المجلس التقني الثلاثي المشترك في قطاع العمالة والعمل في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤. وفي شيلي، عززت منظمة العمل الدولية التعاون بين مفتشية العمل والمنشآت في سلاسل توريد وإمداد النبيذ، من خلال تدريب مفتشي العمل على نُهج سلاسل التوريد الإمداد والعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وعبر مساعدة المنشآت على الامتثال بشكل أفضل للقواعد في عملياتها وسلاسل التوريد والإمداد لديها.

◄ التعاون الإنمائي

٣٥. فيما يتعلق بالحصيلة ١٥، يقوم المكتب بتعزيز إرشاداته وعمله التنسيقي لضمان الاتساق من حيث تصميم وتنفيذ التدخلات المضطلع بها في إطار التعاون الإنمائي بغية الاستجابة لأولويات الهيئات المكونة. ويشمل ذلك إجراء مسح لجميع مشاريع التعاون الإنمائي النشطة التي تعزز تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد الوطنية والإقليمية والعالمية، ممّا يقدم لمحة عامة عن مجموعة مشاريع التعاون الإنمائي التي تدعم الهيئات المكونة في استخدام سلاسل التوريد والإمداد كنقطة انطلاق لتعزيز العمل اللائق. وتبيّن النسخة الأولى من المسح [١٣] (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤) أنّ لدى منظمة العمل الدولية حالياً ١٤٧ مشروعاً للتعاون الإنمائي تعزز العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، حيث يوجد ٣٦ في المائة منها في آسيا والمحيط الهادئ و٣٥ في المائة منها في أفريقيا و١٥ في المائة منها في أمريكا اللاتينية والكاريبي و٧ في المائة منها في أوروبا وآسيا الوسطى و٦ في المائة منها في الدول العربية و١ في المائة منها على مستوى العالم. وفي المجمل، يركّز ٣١ في المائة من هذه المشاريع على سلاسل التوريد والإمداد المحلية.

٣٦. وتستخدم تدخلات التعاون الإنمائي سلاسل التوريد والإمداد كنقطة انطلاق للنهوض بجميع مجالات عمل منظمة العمل الدولية، بما يشمل التنفيذ الفعال لمعايير العمل الدولية واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ الحوار الاجتماعي؛ سلوك الأعمال المسؤول؛ تطوير المنشآت المتوسطة والصغيرة وإنتاجيتها؛ تطوير سلاسل التوريد والإمداد من أجل الانتقال العادل واستحداث العمالة، وفي حالات الهشاشة والتهجير القسري؛ تنمية المهارات؛ سياسات الأجور، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور والأجور المعيشية؛[١٤] الحماية الاجتماعية، بما في ذلك عبر النُهج القطاعية.

٣٧. وقدم المكتب دعماً متزايداً للدول الأعضاء في تنفيذ النُهج الشاملة من أجل تحقيق نتائج العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد. وخلال الفترة الأولية لتنفيذ الاستراتيجية، دعمت المساعي المكاتب الميدانية في تنفيذ برامج أكثر تكاملاً لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه القصور في العمل اللائق، بما يشمل دعم الإدارة السديدة الجيدة والانتقال إلى السمة المنظمة، من خلال تدخلات جمعت مختلف وسائل عمل المنظمة. وتم توفير الإرشاد بشأن تصميم التدخلات وحشد الموارد، بما في ذلك عبر المشاركة النشطة في عملية تقييم التعاون الإنمائي في المكتب، وتخصيص الموارد من الحساب التكميلي للميزانية العادية. ونتجت عن ذلك نُهج أكثر تكاملاً يتم تنفيذها في جمهورية أفريقيا الوسطى وغواتيمالا وناميبيا

[١٣] انظر: ILO, *Development Cooperation: Contributing to Realize Decent Work in Supply Chains*, 2025، سيتم تحديث المسح بصورة منتظمة وصقل التحليل أكثر مع تضمين مزيد من المشاريع. على اعتبار أنّ هذه وثيقة قابلة للتعديل.

[١٤] تماشياً مع استنتاجات اجتماع الخبراء بشأن سياسات الأجور، بما في ذلك الأجور المعيشية (الوثيقة GB.350/POL/1).

وباراغواي والجمهورية العربية السورية، وكذلك في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، على سبيل المثال من خلال مشروع يشجع التعاون المثلث بين فرنسا ومدغشقر وجمهورية تنزانيا المتحدة للنهوض بالممارسات التجارية المسؤولة في صفوف صغار المزارعين الموجهين نحو التصدير.

٣٨. وتم إطلاق مبادرة داخلية فصلية لتقاسم المعارف من أجل تحفيز تعلم الأقران وزيادة التنسيق بين مشاريع التعاون الإنمائي وبناء قدرات الموظفين في جميع طرائق العمل المتاحة لمنظمة العمل الدولية لتعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد. وشمل ذلك نشر الدروس المستفادة من تقييم أثر التدخل المتكامل "منظمة عمل دولية واحدة" في إثيوبيا. وتم تعزيز التنسيق الداخلي لضمان اتساق أنشطة التعاون الإنمائي التي يضطلع بها المكتب في بعض البلدان وفي سلاسل التوريد والإمداد.

٣٩. ويجري حالياً إعداد عرض حول نظرية التغيير، من شأنه أن يساعد على ضمان تصميم وتكامل جميع وسائل عمل منظمة العمل الدولية. كما طور مركز تورينو نموذجاً على شبكة الإنترنت بشأن العناصر المختلفة للاستراتيجية.

اتساق السياسات

٤٠. فيما يتعلق بالحصيلة ١٦، قام المكتب بتعزيز اتساق السياسات من خلال توطيد الشراكات والتعاون مع المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات التمويلية الدولية للنهوض بالعمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد الوطنية والإقليمية والعالمية.

٤١. وتماشياً مع أهداف ومساعي التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية، تعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع مركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة التجارة العالمية، في إطار الشراكة من أجل القطن، لدعم تطوير سلاسل توريد وإمداد القطن والألبسة في وسط وغرب أفريقيا، مما يضمن مشاركة الهيئات المكونة في القرارات المتعلقة بالاستثمار واستراتيجيات التنمية وفرص تعزيز المهارات من أجل الانتقال العادل والحوار الاجتماعي والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل والإدارة السديدة لسوق العمل. وفي عام ٢٠٢٤، قامت منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية بإنشاء فريق عمل تقني غير رسمي معني بالتجارة الشاملة لمسائل الإعاقة يهدف إلى تنسيق الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، شارك في تنظيم ثلاث فعاليات لاستثارة الوعي حتى تاريخه.

٤٢. وفي منظومة الأمم المتحدة، يقترن ترتيب العمل المتجدد بين منظمة العمل الدولية واليونيدو في عام ٢٠٢٣ بمبادرة مشتركة استجابة لطلبات الهيئات المكونة بشأن المهارات اللازمة لدعم الانتقال العادل والتصنيع الشامل، بما في ذلك في سلاسل التوريد والإمداد. وبالتعاون مع الأونكتاد وحكومة بربادوس، سلّط المكتب الضوء على العمل اللائق في المنتدى رفيع المستوى الافتتاحي بشأن سلاسل التوريد والإمداد العالمية الذي عُقد في أيار/ مايو ٢٠٢٤. وباعتبار أنّ منظمة العمل الدولية جزء من فريق الخبراء التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالمعادن اللازمة للانتقال في مجال الطاقة، ضمنت إدراج مسألة تعزيز العمل اللائق، بما يشمل احتياجات صغار عمال المناجم والمنشآت المتوسطة والصغيرة في سلاسل توريد وإمداد المعادن، ضمن النسخة النهائية للمبادئ التوجيهية والتوصيات القابلة للتنفيذ. كما أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أول نموذج مشترك بين وكالات الأمم المتحدة للقضاء على عمل الأطفال في سلاسل توريد وإمداد البن. وعُزز أيضاً التعاون العالمي بفضل اعتماد خطة عمل الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨ الصادرة عن مجموعة عمل التحالف ٨-٧ المعنية بسلاسل التوريد والإمداد. وفضلاً عن ذلك، يقود المكتب فريق عمل غير رسمي على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن نُهج نظم السوق من أجل تطوير سلاسل التوريد والإمداد.

٤٣. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، شاركت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة العمل الدولية في تنظيم منتدى إقليمي لتعزيز الحوار بشأن التجارة وسلوك الأعمال المسؤول والعمل اللائق في أمريكا اللاتينية. وشاركت الهيئات المكونة من كافة أنحاء الإقليم بتقاسم الاستراتيجيات حول كيف يمكن للتجارة أن تعزز العمل اللائق، وبحثت الروابط بين التجارة وحقوق العمال والإنتاجية وإضفاء السمة المنظمة والانتقال العادل والنمو الشامل، في سلاسل التوريد والإمداد على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي على حد سواء.

٤٤. كما تعاون المكتب بشكل وثيق مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتجارة والعمالة في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وخلال المؤتمر العالمي الخامس للكاكاو الذي عُقد في نيسان/ أبريل ٢٠٢٤، أكّد المكتب على أنّ تعزيز إضفاء السمة المنظمة والعمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد يحتل مركز الصدارة في الاستراتيجية المعتمدة على نحو واسع والمجسدة في إعلان بروكسل الذي اعتمدته منظمة الكاكاو الدولية.

٤٥. وتعاونت منظمة العمل الدولية أيضاً مع المؤسسات التمويلية الدولية، بما يشمل مصرف التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية لضمان تماشي أحكام العمل الواردة في سياسات الحماية مع معايير العمل الدولية. وتعاون المكتب مع مصرف التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في استعراضهما الإطار البيئي والاجتماعي، بينما ركّز التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية على مراجعة وتطبيق معيار أداء مؤسسة التمويل الدولية بشأن العمل وظروف العمل. وستواصل منظمة العمل الدولية التعاون مع المؤسسات التمويلية الدولية لتعزيز الاتساق في تنفيذ سياسات الحماية الخاصة بها.

٤٦. وشارك المكتب للمرة الأولى في أعمال الفريق العامل المعني بالتجارة والاستثمار التابع لمجموعة العشرين، برئاسة البرازيل، من أجل تسليط الضوء على مسألة العمل اللائق.

٤٧. وفيما يتعلق بالحصيلة ١٧، قام المكتب بزيادة مساعيه لدعم الدول الأعضاء في مراعاة لوائح العمل وإنفاذها في اتفاقات التجارة والاستثمار. وفي عام ٢٠٢٤، تم إطلاق مبادرة لتوسيع نطاق دعم التدريب وبناء القدرات في إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بناءً على طلب الهيئات المكوّنة. وبالتعاون مع مركز تورينو، يقوم المكتب بتوسيع تقديم التدريب بشأن أحكام العمل في اتفاقيات التجارة، بما في ذلك في آسيا (أيار/ مايو ٢٠٢٣) وأفريقيا (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤) وأمريكا اللاتينية (حزيران/ يونيه ٢٠٢٤). كما تم إطلاق مبادرة جديدة في آسيا وأفريقيا لدعم بناء القدرات بشأن أحكام العمل من خلال تقاسم المعارف وإنشاء منصات متعددة أصحاب المصلحة لتقاسم أفضل الممارسات.

٤٨. وواصلت منظمة العمل الدولية شراكتها مع الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار، وأطلقت مؤشرات الأداء الرئيسية لكي تقوم الوكالات المعنية بمواءمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أفضل مع مقاصد الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع). كما تواصل منظمة العمل الدولية تعاونها الوثيق مع الأونكتاد واليونيدو والرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار في بناء قدرات وكالات ترويج الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٩. ويستجيب المكتب أيضاً للطلبات المقدمة من الهيئات المكونة الثلاثية بشأن المشورة التقنية ذات الصلة بالإطار الاقتصادي من أجل الرخاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ فيما يتعلق بقدرة سلاسل التوريد والإمداد على الصمود والاتفاقية المتعلقة بالاقتصاد النظيف والاتفاقية المتعلقة بالاقتصاد العادل.

٥٠. ويواصل المكتب تحديث وتعزيز المعلومات المتاحة في مركز أحكام العمل في الاتفاقات التجارية، وقام بتطوير مجموعة أدوات التجارة والعمل اللائق التجريبية، التي ستقدم مجموعة شاملة من البيانات والأدوات التحليلية لتقييم أثر السياسة التجارية على أسواق العمل.

٥١. وفيما يتعلق بالحصيلة ١٨، يقوم المكتب بالتعاون مع مركز تورينو على تعزيز معايير العمل الدولية بوصفها أساس إجراءات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. ويتم تطوير التدريب الموجه للمدقّقين الاجتماعيين وسيكون متاحاً بحلول منتصف عام ٢٠٢٥. وأُطلِقت دورة تدريبية إلكترونية مفتوحة للجميع بعنوان "بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان من أجل العمل اللائق" في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ جذبت أكثر من ٤٠٠٠ مشارك.

◄ التشغيل والاستدامة

٥٢. فيما يتعلق بالحصيلة ١٩ بشأن إعداد وتنفيذ خطة متماسكة لحشد الموارد، استكمل المكتب مسحاً لشراكاته مع الجهات المانحة المعنية بالعمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، ويتم تطوير استراتيجية لحشد الموارد.

٥٣. وتقوم طرائق العمل الجديدة المتخذة في إطار برامج العمل الأربعة ذات الأولوية المحددة بتعزيز الاتساق العام للسياسات والتركيز على أوجه التآزر، لا سيما من خلال إنشاء النظم على مستوى المكتب، لتسيير تقاسم المعارف والبرمجة المتكاملة. ويتضمن ذلك إنشاء بوابة إنترانت لبرامج العمل الأربعة ذات الأولوية والتي تتضمن أدوات عملية وتدعم التواصل المتسق في كل مجال له أولوية. وفي المراحل الأولى لتنفيذ برامج العمل ذات الأولوية، بُذلت الجهود لضمان البرمجة المتكاملة في جميع الأولويات المواضيعية من أجل تلبية احتياجات الهيئات المكونة. ويبين مسح مشاريع التعاون الإنمائي المتعلقة بسلاسل التوريد والإمداد أنّ ١٤ في المائة منها تدعم الانتقال إلى السمة المنظمة و١٤ في المائة منها تدعم الانتقال العادل و١٠ في المائة منها تدعم العمل اللائق في حالات الأزمات وما بعدها. ويتم تصميم الفعاليات الإقليمية وبرامج التعاون الإنمائي لتلبية احتياجات الهيئات المكونة بشأن هذه الأولويات الشاملة.

٥٤. وبالتعاون مع مركز تورينو، ينفذ المكتب استراتيجية تواصل رقمية على شبكة الإنترنت متعلقة بالعمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، ويقوم بانتظام بتحديث الصفحة الإلكترونية لمنظمة العمل الدولية بشأن سلاسل التوريد والإمداد.

٥٥. وجرى وضع إطار رصد لتتبع التنفيذ الكامل لاستراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد وفقاً للمعالم المحددة، وسيكون بمثابة أساس لاستعراض برامج العمل ذات الأولوية وطرائق تشغيلها التي يخطط المكتب لتنفيذها في عام ٢٠٢٦.

٥٦. وفيما يتعلق بالحصيلة ٢٠، وضع المكتب إجراءات تشغيل موحدة لضمان التنسيق الفعال من أجل تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، بما يشمل دور الموظفين المنخرطين في هذا المجال على مستوى المكتب. وتشمل هذه الإجراءات اجتماعات فصلية للجنة التوجيهية لبرنامج العمل تحضرها الإدارة العليا، من أجل رصد ودعم التقدم المحرز في جميع برامج العمل ذات الأولوية والإجراءات لضمان مساءلة آليات التنسيق الداخلية.

◄ مشروع القرار

٥٧. **طلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يأخذ في الاعتبار إرشاداته بشأن تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد وأن يقدم تقريراً محدثاً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية لينظر فيه في دورته ٣٥٩ (آذار/ مارس ٢٠٢٧)، إلى جانب مشروع استراتيجية للسنوات الأربع التالية (٢٠٢٨-٢٠٣١).**